أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية

د. بلال بوجمعة[1]
أ. فرطاقي جابر[2]

الملخص:

نشأ تكتل الكوميسا بهدف زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ورغم نجاحه في إزالة جزء من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن حجم التجارة البينية لازال محدودا. ويتطلب تنمية التجارة البينية في تكتل الكوميسا جملة من التحديات المهمة.

أول تلك التحديات يتعلق بإعادة هيكلة البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، على نحو يسهم في خفض التعريفة الجمركية وحرية التجارة بين الدول الأعضاء.

الكلمات الدالة: الكوميسا، التجارة البينية، التكامل الاقتصادي.

Abstract:

COMISA grew in order to increase the volume of intra- trade between Member States, and, despite his success in the removal of part of customs barriers between Member States, but that the volume of intra-regional trade is still limited. In addition, requires the development of intra-regional trade in the COMISA, a number of important challenges.

The first of these challenges in the restructuring of infrastructure related to intra- trade and economic integration between the Member States, to contribute to the reduction of tariffs and free trade between the Member States.

Keywords: intra-trade, COMISA, economic integration.

[1] أستاذ محاضر (أ)، جامعة أحمد دراية – أدرار

[2] أستاذ مساعد (أ)، جامعة سكيكدة

المقدمة:

تتجه معظم دول العالم حاليا إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، فنجد أن الدول المتقدمة والنامية تأخذ نفس الاتجاه وهو إقامة مجموعة من العلاقات بين دول متجاورة إقليميا، وذلك من اجل تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، لأن التكتل يقوم بوضع خطط للسياسات الاقتصادية تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، ما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل، وذلك بدعم الدول الأعضاء في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل.

ولهذا سعت الدول الإفريقية إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، على غرار دول تجمع الكوميسا (دول شرق وجنوب إفريقيا)، التي تستهدف تحرير التجارة و تحسين مستوى المعيشة، فضلا عما يترتب على قيام هذا التكتل من توسيع للأسواق و تنسيق للسياسات بما يؤثر على محددات تدفق السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء، و بالتالي يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل أدى قيام تكتل الكوميسا إلى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في هذا التكتل، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للدول الإفريقية الأعضاء ؟

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأداء الاقتصادي باستخدام أداة التحليل الاقتصادي (قبل وبعد)، للوقوف على الآثار الناجمة عن قيام السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا

(الكوميسا) على التجارة البينية قبل وبعد دخول تكتل الكوميسا حيز التطبيق (1994)، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الإحصاءات والدراسات المهتمة بالموضوع.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، نعالج هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي: مفهومه ودوافعه الاقتصادية

المحور الثاني: مسيرة التكامل في تكتل الكوميسا.

المحور الثالث: أثر تكامل الكوميسا على التجارة البينية باستخدام منهج (قبل وبعد).

المحور الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي: مفهومه ودوافعه الاقتصادية

أوّلا: تعريف التكامل

يثير اصطلاح التكامل الاقتصادي، بوصفه اصطلاحا اقتصاديا العديد من الصعوبات في تحديد مفهومه ومدلوله، فلا يكاد يوجد اتفاق بين جمهرة الاقتصاديين على صيغة موحدة في تحديد مفهومه، وبالحديث عن تأصيل كلمة التكامل فإنه يمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام أما الفعل اللاتيني integrerفمعناه يُكمل أو يتمم.[1]

وتعني كلمة "إقليمي" ذلك المفهوم الوسط الذي يتناول

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحدّيات العولمة**، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 10.

التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة، وهو وسيط يتخذ موقفا وسيطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى.[1]

وقد استخدمت لفظة "التكامل" في مجالات عديدة لتشير إلى مقاصد مختلفة، فعلى المستوى الدولي استخدمت لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد استخدم للإشارة إلى تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية (التكامل القطاعي والتكامل الجغرافي) في مجال توزيع الثروة والدخل، كما استخدم مصطلح التكامل الرأسي والتكامل الأفقي على مستوى المشروع لتشير إلى الأسلوب المستخدم في التكامل الاقتصادي، بينما يشير مفهوم التكامل السلبي والتكامل الإيجابي إلى الأسلوب المستخدم في التكامل سواء كان قاصرا على آلية التحرير، أم يأخذ بآليات تدخلية مثل التخطيط والتنسيق، ومع حلول عام 1950 فقد اتجه استخدام التكامل وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية حاليا تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات والموارد المتاحة بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية.[2]

لقد تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد للتكامل لاقتصادي، ولعل هذا يعزى إلى

---

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحدّيات المستقبلية للتكتّل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، 2002، ص 41.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، **نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة**، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، **17**-20 ديسمبر 1983، ص 65.

اختلاف الزاوية أو الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي والتي يركز عليها التعريف، وهذه بعض التعاريف التي تعرض لها مفهوم التكامل الاقتصادي من قبل مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي.

يعد تعريف "بيتر روبسون" للتكامل الاقتصادي ''Peter Robson'' أكثر التعريفات وضوحا، فهو يعرفه بأنه "اتفاق لمجموعة من الدول المترابطة في المصالح الاقتصادية أو المتجاورة جغرافيا على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بينها للقضاء على التمييز الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات" [1].

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإننا نجد أن "فريتز ماكلوب F. Machlup" يرى أن التعريف الذي يصدق على المصطلح هو "أن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة، مع تعريف "تساوي" وسائل الإنتاج يتحدد بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال، ومنه حسب هذا التحليل فإنه

[1] جمال الدين أبو بكر محمد حامد، **التكتل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 08.

يشترط أن تكون مدخلات العملية الإنتاجية صالحة لإنتاج جميع مخرجات هذه العملية، كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات في العملية الإنتاجية.[1]

وفي إطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية، فإن جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي ينصرف حسب "ماكلوب" إلى إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها نظرا لأن التكامل الاقتصادي التام يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات النقد والائتمان والتمويل والضرائب، التي من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي وضعها الإنسان.[2]

من خلال ما سبق ومع الاختلاف في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي نادى بها مجموعة من الاقتصاديين الغربيين في أن التكامل يتحدد في ثلاث وظائف أساسية هي:[3]

1- تكثيف العلاقات الاقتصادية (خاصة التجارية منها) بين الدول المعنية من خلال القيام بـ:

2- استبعاد أي تمييز أو عقبة تحول دون نمو وتطور التبادل.

---

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، التكتلات الاقتصادية بين التّنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 31.

[3] عبد الوهاب شمام، **التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1997، ص 15.

2- التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل تقريب (إن لم يكن تعادل) أسعار مختلف المنتجات في الدول الأعضاء.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لإقامة التكامل الاقتصادي:

هناك عدّة دوافع اقتصادية أدّت إلى دفع الدول إلى إبرام أو الدخول في اتفاقيات التكتلات الاقتصادية ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير "وفورات الحجم"، حيث تتمكن الدول الأعضاء من خلال التكامل الإقليمي وما يترتب عليه من حرية النفاذ لأسواق بعضها البعض من توسيع حجم السوق، وهو ما يؤدي إلى إمكانية تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات النطاق الداخلية والخارجية، ونتج الوفورات الداخلية عن كبر حجم المشروع حيث يترتب على ذلك مزايا تؤدي إلى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة مثل زيادة تخصص العمالة وبالتالي ارتفاع الإنتاجية وإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة ذات الكفاءة العالية وانخفاض تكلفة النقل والشحن وأبحاث تطوير المنتجات، أمّا الوفورات الخارجية فهي التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل استفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات، وكذلك تؤدي إلى تحسن المواصلات والطرق وجذب العمالة الماهرة.

2- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، لأن التكتل يقوم بوضع خطط للسياسات الاقتصادية تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، ما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل، وذلك بدعم الدول

الأعضاء في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل.[1]

3- يهدف التكامل في مراحله المتقدمة إلى تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي بين مجموعة الأقطار الأعضاء، أي التخصص وفق المزايا النسبية المميزة لكل بلد على حدا، ممّا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتقليل تكلفة الإنتاج.

4- إقليمية الصناعات الناشئة، حيث أنّ اتفاقيات التكتلات الإقليمية ينظر إليها على أنّها إستراتيجية لتوسيع وتعميق الأسواق الإقليمية المحلية من خلال تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكتل واتخاذ إجراءات حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء، فإن هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى تعميق وتوسيع الأسواق الإقليمية لدول التكتل سوف تساعد على تقدم الصناعات الناشئة المحلية وتطورها وبالتالي يزيد من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.[2]

5- تحسين شروط التبادل الدولي وتعزيز القدرة على التفاوض بين الأعضاء وبين العالم الخارجي، فالتكامل يعطي للدول المتكتلة ككل قوة وأهمية خاصة في مجال التبادل الدولي أكبر بكثير ممّا كانت تحصل عليها منفردة قبل التكامل، حيث أنّه عادة ما يؤدّي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق

---

[1] إكرام عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] نبيل حشاد، **جات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة العالم العربي**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2001، ص 58.

مصلحتها الخاصة.[1]

6- الحصول على استثناءات من المبادئ الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وعلى سبيل المثال تستثنى الدول الأعضاء في ترتيب إقليمي معين من شروط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى تكتل اقتصادي معين.[2]

7- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع، من خلال تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوطني، وهذا كفيل بإظهار وتنمية هذه القدرات والمهارات.

8- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تكوين بيئة استثمارية جذّابة، والتي يمكن من خلال ها جذب الشركات متعدّدة الجنسّيات وبالتالي التأثير في حجم وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يترتب على ذلك من نقل التكنولوجيا، وتضييق الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

9- زيادة حدّة المنافسة، نتيجة اتّساع السوق ومن تّم القضاء على ظاهرة الاحتكارات وما يترتب عليها من ارتفاع الائتمان وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، بمعنى آخر فإن التكامل يؤدي إلى قيام المنافسة العادلة بين المشروعات الإنتاجية.

10- ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، نظرا لما يترتب على الانضمام

---

[1] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي، المكتب** العربي الحديث للباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص 44.

[2] إكرام عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

إلى اتفاقية التكتل الإقليمي من معاملة تفضيلية، وإلغاء التعريفات الممنوحة للدول الأعضاء في التكتل، ويترتب على ذلك تقليل حجم الواردات في الدول الأعضاء من باقي دول العالم، ممّا يترتب عليه فقدان هذه الدول لسوقها للدول الأعضاء، وبالتالي تسعى الدول خارج التكتل بطلب الانضمام إلى التكتل إذا أتيحت لها فرصة الانضمام إليه ممّا يترتب عليه فتح أسواق الدول الأعضاء في التكتل لهذه الدول مرّة أخرى.[1]

11- عدم مقدرة البلدان النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة، والتي تتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بمثل هذه المشروعات من جهة أخرى.[2]

12- كما أنّ وجود روابط اجتماعية وثقافية وروابط حضارية وتاريخية بين شعوب الدول الداخلة في ترتيب إقليمي خاصة، ما يتعلّق بالقرب الجغرافي، تعدّ من المقوّمات الضرورية لإقامة هذه التكتلات نظرا لاشتراكها في تحقيق نفس المصالح ونفس الأهداف.

من خلال ما سبق يتّضح أنّ التكتّل الاقتصادي ليس هدفا في حدّ ذاته، ولكّنه أداة ووسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معّينة، فبالنسبة للدول المتخلفة فالهدف التي تسعى لتحقيقه يتمثل أساسا في تنمية

---

[1] نبيل حشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[2] محمد الشريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد لتجارة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 78.

اقتصادياتها وتطويرها، فيمكن القول أنّ أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة وتنسيق بين الاستثمارات وتوزيعها بين مجموعة الأقطار الأطراف في عملية التكامل على أسس تحقق التوفيق بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة، حتّى لا يستأثر عدد من هذه الأقطار بقسط من تكاليف التكامل أكبر بكثير ممّا يعود عليها منه من منافع، باعتبارها من الشروط الضرورية لنجاح العملية التكاملية.

المحور الثاني: مسيرة التكامل في تكتل الكوميسا.

أوّلا: نشأة تجمع الكوميسا:

ترجع الجذور التاريخية لتجمع الكوميسا إلى الاتحاد الجمركي الذي قام بين كل من أوغندا وكينيا في سنة 1917 تحت راية الاستعمار البريطاني للبلدين، وانضمت إليه مستعمرة ثالثة هي تنجانيقا في 1922، و قد تم في عام 1927 إزالة جميع العوائق الجمركية تقريبا بين الدول الثلاث، وانشأ نظام لتسجيل انتقال السلع بينها، مكن من توزيع حصيلة الرسوم على الواردات حسب دولة المقصد الأخير، كان لها عملة مشتركة هي الشلن الشرق إفريقي يصدرها مجلس النقد الشرق إفريقي، وخلال تلك الفترة أقيم عدد كبير من الخدمات المدار بصورة مشتركة، كان من بينها البريد والاتصالات والسكك الحديدية والموانئ، ودائرة للجمارك و رسوم الإنتاج، ودائرة للضرائب المباشرة، وغيرها من أجهزة البحوث والخدمات الفنية وخدمات المصارف والتأمين، وانشأ في عام 1948 مجلس تشريعي سمي في البداية المفوضية العليا لشرق إفريقيا، يتبعها أجهزة إدارية وتشريعية، وهكذا كانت هذه المنطقة في الواقع اقرب

إلى سوق مشتركة، ذات عملة واحدة ولها مرافق أساسية مشتركة تديرها المفوضية العليا، وقد ساعد ذلك على نمو التجارة البينية لهذه الدول. [1]

-وفي مارس 1978 انعقد الاجتماع الدوري لوزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول شرق وجنوب إفريقيا في لوساكا عاصمة زامبيا،حيث تمخض هذا الاجتماع عن مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الإقليم بحيث يتدرج من منطقة تجارة تفضيلية إلى سوق مشتركة لجنوب وشرق أفريقيا عام 1981 تحت اسم "منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا" PTA –Preferential Trade Area ، ثم قررت الدول الأعضاء بعد النجاح الذي حققته تطوير التعاون فيما بينهم وعقد اتفاقية سوق مشتركة لجنوب وشرق أفريقيا خلال عشر سنوات، وفي 21 ديسمبر 1981 وجهت الدعوة لرؤساء الدول للتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية، ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، وقد استهدفت هذه المعاهدة تحقيق الأهداف التالية: [2]

-تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية.

-التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات.

-العمل على إنشاء سوق إفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000م

---

[1] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية وا لتطبيق**،معهد البحوث الدراسات العربية، 2000، ص 358.

[2] رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 197.

ثانيا: معاهدة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

تواصلت اجتماعات الدول الأعضاء في الكوميسا بعد الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في نوفمبر 1993 خلال اجتماع عقدته الدول الأعضاء في كمبالا عاصمة أوغندا في 5 نوفمبر 1993، وخلال القمة اللاحقة التي عقدت في ليون جوي عاصمة مالاوي في 8 ديسمبر 1994 تم التوقيع على المعاهدة الجديدة لتفسح الطريق إلى قيام تجمع الكوميسا الإفريقي، وفي نفس التاريخ تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات بنسبة 60% على التجارة البينية للدول الأعضاء في تجمع الكوميسا. [1]

وبالتالي مثل التوقيع على الاتفاقية المنشئة للكوميسا COMESA في كمبالا عام 1993 خطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ووصل في عام 1997 أعضاء تكامل الكوميسا إلى22 دولة ، حيث انسحبت منها مجموعة من الدول من بينها تنزانيا في سبتمبر 2000، إلى أن وصل عددها حالياً 19 دولة وهي:

بوروندى – جزر القمر – الكونغو الديمقراطية – جيبوتى – إريتريا – إثيوبيا – كينيا – ليبيا – مدغشقر – مالاوى – موريشيوس – رواندا – سيشل – السودان – سوازيلاند – أوغندا – زامبيا– زيمبابوى، بالإضافة إلى مصر[1]:

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

[1] بابكر حامد النابر عيسى، **أثر إتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السوداني**، متوفر على الرابط التالي http://kenanaonline.com/users/consulthamadass/posts/319635 ، تـــــــــــاريخ

وفي إطار البرنامج الزمني للصعود على درجات سلم التكامل الاقتصادي لتجمع الكوميسا فإنه يمكن القول بأن هذا البرنامج يتضمن تحقيق الدرجات التكاملية خلال الفترة 2004-2028على الوجه التالي:[1]

1. إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2004، بحيث تنتهي أجهزة التكامل المنوط بها تنفيذا لأحكام معاهدة الكوميسا من إعداد تعريفة جمركية موحدة تم تطبيقها على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء، وتتراوح هذه التعريفة بين 05 %، 10 %، 30 %.

الجدول رقم 1 :الإطار الزمني لتطبيق التخفيضات الجمركية في دول الكوميسا

التاريخ	أكتوبر 1993	أكتوبر 1994	أكتوبر 1996	أكتوبر 1998	أكتوبر 2000
نسبة التخفيض المطبقة على التعريفة الجمركية.	%60	%70	%80	%90	%100

SOURCE: J.Musonda 2000, **Regional Competition Pohcy for Comesa Countries and Implications of a** FTA in 2000, p.105

2. إنشاء الاتحاد النقدي بحلول عام 2025 ويتم بموجبه إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد والتنسيق الكامل بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.

الاطلاع2013/08/10.

[1] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص 305.

المحور الثالث: اثر تكامل الكوميسا على التجارة البينية باستخدام منهج (قبل وبعد).

الهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة

وتحرير حركة عوامل الإنتاج من خلال إزالة الحواجز الجمركية والتجارية بين الدول الأعضاء في الكوميسا.

أولا: أثر تكامل الكوميسا على التجارة البينية في الفترة(1991-2003):

نتناول تحليل أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على التجارة البينية، من خلال تحليل التجارة بين الدول الأعضاء بمقارنة فترة قبل تكامل الكوميسا بفترة بعد تكامل الكوميسا. والجدول الموالي يوضح ذلك من خلال الفترة(1991-2003).

الجدول رقم 2: نسب وإجمالي التجارة البينية قبل وبعد قيام تكامل الكوميسا

	التجارة البينية		إجمالي التجارة	
	نسبة من إجمالي الواردات%	متوسط معدل التغيير السنوي%	معدل التغيير السنوي في الصادرات%	معدل التغيير السنوي في الواردات%
قبل تكامل الكوميسا 1991-1995	3.6	19.8	3.6	8.5
بعد تكامل الكوميسا 1996-2003	3.6	5.9	9.9	8.0
بعد تكامل الكوميسا 2001-2003	4.1	18.8	9.4	7.6

Source: Padamha Khandelwal, **Comisa and SADAC: Prespects and challenger for Regional Tade Integration**, IMF Working Paper December 2004, p18.

متوسط التجارة البينية نسبة من إجمالي الواردات خلال الفترة (1991-1995) بلغ3.6%، وبقيت هذه النسبة نفسها في الفترة (1996-

2003)، ولكن بعد تكامل الكوميسا خلال الفترة 2001-2003 ارتفع متوسط التجارة البينية إلى4.1%.

في حين شهد إجمالي التجارة البينية بالنسبة لمعدل التغيير السنوي في الصادرات% ارتفاع كبير بعد قيام تكامل الكوميسا وصل الى9.9% بعدما كان لا يتعدى 4 %، أما على مستوى معدل التغيير السنوي في الواردات% فقد شهد انخفاض طفيف بـ0.5% بعد تكامل الكوميسا.

أما فيما يخص حجم التجارة البينية (صادرات) لدول الكوميسا فقد شهدت تزايد بعد سنه 1995، وهو ما يتضح من تبيان الجدول الموالي:

الجدول رقم 3:الصادرات والواردات والتجارة البينية لدول الكوميسا قبل وبعد قيام تكامل الكوميسا

الوحدة: مليون دولار

السنة	حجم التجارة البينية (صادرات) لدول الكوميسا	الصادرات	الواردات	التجارة البينية إلى الصادرات الإقليمية (داخل إقليم إفريقيا) %
1990	890	19911	32927	61.3
1995	1027	20335	31096	45.4
1996	1504	21225	33759	-
1997	1450	20831	34642	-
1998	1577	19380	38771	-
1999	1122	21201	38020	52.0
2000	1281	25772	35814	50.7
2001	1299	24012	36336	53.4
2002	1465	25961	37360	54.4
2003	1812	32950	44509	56.4

Source: Uncted hand book of statistics 2004.

ويتضح كذلك من الجدول أعلاه، أن حجم الصادرات بين الدول الأعضاء في تزايد حيث ارتفع من 19911 مليون دولار سنة 1990 الى32950 مليون دولار سنة 2003. كما أن الواردات ارتفعت هي

الأخرى إلى44509 مليون دولار سنة 2003، بعدما كانت لا تتعدى سنة1991 ما قيمته32927.

وبالرغم من ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول التجمع، إلا أن أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات داخل إقليم إفريقيا لا تزال منخفضة، ومن تم لابد على الدول الأعضاء في هذا التكامل أن تعمل على دعم سياسات تسهيل التبادل التجاري بين دول التكامل وتحرير التبادل التجاري.

وعن تطور إجمالي التوزيع النسبي للتجارة البينية للكوميسا قبل وبعد التكامل نورد الجدولين المواليين:

الجدولين (1/4): إجمالي التوزيع النسبي للتجارة البينية للكوميسا قبل وبعد تكامل الكوميسا

قبل تكامل الكوميسا 1991			
نسبة الصادرات البينية في الكوميسا		نسبة الواردات البينية في الكوميسا	
من صادراتها إلى العالم	من إجمالي التجارة البينية	من وارداتها من العالم	التجارة البينية
4.98	100	3.31	100

الجدول (4 /2): إجمالي التوزيع النسبي للتجارة البينية للكوميسا قبل وبعد تكامل الكوميسا

بعد تكامل الكوميسا 1997			
نسبة الصادرات البينية في الكوميسا		نسبة الواردات البينية في الكوميسا	
من صادراتها إلى العالم	من التجارة البينية	وارداتها من العالم	التجارة البينية
8.5	100	5.17	100

المصدر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، **مصر والكوميسا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، جامعة القاهرة، 2002، ص245.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة الصادرات البينية في الكوميسا من صادراتها إلى العالم قد تحسن بحوالي الضعف بعد قيام تكتل الكوميسا، حيث انتقل من4.98% إلى8.5%.

أما في ما يخص نسبة الواردات البينية في الكوميسا من وارداتها من

العالم فقد شهدت تحسن أيضا، حيث ارتفعت من3.31% الى 5.17%. ويعزى هذا التحسن إلى التأثير الايجابي لقيام السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا(الكوميسا) على التجارة البينية للدول الأعضاء في التكامل ، من حيث التأثير الناتج عن تخفيض التعريفة الجمركية وحرية التجارة بين الدول الأعضاء.

ثانيا: أثر تكامل الكوميسا على التجارة البينية في الفترة (2007-2011)

فيما يخص تأثير قيام السوق المشتركة لدول شرق و جنوب إفريقيا(الكوميسا) على التجارة البينية بعد قيام هذا التكامل فقد شهدت عدة تطورات نعرضها فيما يلي:

الجدول رقم 5: حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا

الوحدة: مليون دولار

	الصادرات		الواردات		إجمالي التجارة البينية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
إجمالي تجارة الكوميسا البينية	4520.3	6985.7	4553.8	7343.7	9074.1	14329.4
إجمالي التجارة مع العالم	107144	157055	95962	150602	203106	307657
نسبة التجارة البينية%	4.21	4.44	4.74	4.87	4.46	4.46

المصدر: ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، عدد10 /2012، ص29.

يتضح من الجدول أعلاه، أن إجمالي تجارة الكوميسا البينية (الصادرات) شهدت تحسن في سنة2008 مقارنة بسنة 2007، حيث ارتفعت القيمة إلى 6985.7 مليون دولار بعدما كانت تبلغ 4520.3 مليون دولار. كما شهدت إجمالي تجارة الكوميسا البينية (الواردات) تطور

أكبر مقارنة مع إجمالي تجارة الكوميسا البينية (الصادرات) الأمر الذي أنعكس إيجابيا في تطور إجمالي التجارة البينية، حيث أصبح 14329.4 مليون دولار سنة2008 بعدما كان لا يبلغ سوى9074.1 مليون دولار سنة2007. إلا أن إجمالي التجارة البينية بين دول الكوميسا تبقى ضعيفة مقارنة إجمالي التجارة مع العالم وهذا راجع إلى حداثة عهد تكامل دول الكوميسا.

وعن حجم التجارة البينية خلال الفترة 2009-2011 لدول هذا التكامل نورد الجدول التالي:

الجدول6: حجم الصادرات والواردات بين دول الكوميسا خلال الفترة 2009-2011

السنة	2009		2010		2011	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإجمالي	82.841	118.489	112.033	141.542	90.644	142.706

Source: COMESA TRADE PROFILE May, 2012:p7, http://www.itc-learning.org/file.php/50/120604-Consolidated%20COMESA%20Trade%20Profiles-FINAL.pdf,2013/08/10

نلاحظ أن هناك تحسن في إجمالي الواردات ابتداء من سنة2009 إلى أن بلغ سنة 2011 ما قيمته 142.706 مليون دولار. في حين أن إجمالي الصادرات شهد ارتفاع في سنة2010 مقارنة بسنة2009، لكنه انخفض سنة 2011 وبلغ ما قيمته 90.644 مليون دولار.

ونجحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في رفع التجارة البينية للسوق من 3.1 مليار دولار سنة 2000، إلى 12.7 مليار دولار سنة 2009، ثم 17.4 مليار دولار سنة 2010. كما ارتفعت التجارة البينية في تجمع شرق أفريقيا بنسبة 49% بعد إطلاق مشروع الاتحاد الجمركي داخل التجمع.[1]

[1] بابكر حامد النابر عيسى، **مرجع سبق ذكره**.

الخاتمة:

تكتل الكوميسا ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى التكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث تم التوقيع على معادة إنشاء السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا يوم 1993/11/5 بالعاصمة الأوغندية "كمبالا"، والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994 ليحل محل منطقة التجارة التفضيلية. والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

واتضح من خلال هذه الدراسة أن، مستوى التبادلات التجارية لدول الكوميسا شهدت تحسن واضح بعد قيام التكامل بين دول الكوميسا سنة (1994)، وتتمثل أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

- ارتفع متوسط التجارة البينية إلى4.1% خلال الفترة 2001-2003، بعدما كان متوسط التجارة البينية خلال الفترة (1991-1995) يبلغ 3.6%

- شهد إجمالي التجارة البينية بالنسبة لمعدل التغيير السنوي في الصادرات ارتفاع كبير بعد قيام تكامل الكوميسا خلال الفترة (1996-2003) وصل الى9.9% بعدما كان لا يتعدى 4 % خلال الفترة (1991-1995).

- إجمالي تجارة الكوميسا البينية (الصادرات) شهدت تحسن في سنة2008 مقارنة بسنة 2007، حيث ارتفعت القيمة إلى 6985.7 مليون دولار بعدما كانت تبلغ 4520.3 مليون دولار.

- شهدت إجمالي تجارة الكوميسا البينية (الواردات) تطور أكبر مقارنة مع إجمالي تجارة الكوميسا البينية (الصادرات) الأمر الذي أنعكس إيجابيا في تطور إجمالي التجارة البينية، حيث إلى 14329.4 مليون دولار سنة2008 بعدما كان لا يبلغ سوى9074.1 مليون دولار سنة2007.

- نجحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في رفع التجارة البينية للسوق من 3.1 مليار دولار سنة 2000، إلى 12.7 مليار دولار سنة 2009، ثم 17.4 مليار دولار سنة 2010.

ورغم هذه النتائج على مستوى التجارة البينية، إلا أن إجمالي التجارة البينية بين دول الكوميسا تبقى ضعيفة مقارنة إلى إجمالي التجارة مع العالم وهذا راجع إلى حداثة عهد تكامل دول الكوميسا. لذلك نوصي دول تكامل الكوميسا على العمل على إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض انسياب السلع وحرية عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء أملا في تحقيق الهدف المسطر، وهو الوصول إلى الاندماج الكامل تنسيق السياسات وتكامل المؤسسات والوحدة النقدية بحلول سنة 2025.

قائمة المراجع:

1. نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحدّيات العولمة**، دار الفكر الجامعي، 2007.

2. إكرام عبد الرحيم، **التحدّيات المستقبليةللتكتّل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، 2002.

3. عبد الوهاب حميد رشيد، **نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة**، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 17-20 ديسمبر 1983.

4. جمال الدين أبو بكر محمد حامد، **التكتل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

5. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التّنظير والتطبيق**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

6. عبد الوهاب شمام، **التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1997.

7. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة العالم العربي**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.

8. كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.

9. محمد الشريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد لتجارة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009.

10. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث الدراسات العربية، 2000.

11. رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2007.

12. ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، عدد 2012/10.

13. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، **مصر والكوميسا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، جامعة القاهرة، 2002.

14. J.Musonda, **Regional Competition Policy For Comesa Countries and Implications of a FTA** in 2000, 2000.

15. Padamha Khandelwal, **Comisa and SADAC: Prespects and challenger for Regional Tade Integration**, IMF Working Paper December 2004.

16. COMESA TRADE PROFILE May, 2012:p7, http://www.itc-learning.org/file.php/50/120604-Consolidated%20COMESA%20Trade%20Profiles-FINAL.pdf,10/08/2013

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: أهم الدول المصدر في تكامل الكوميسا سنة 2012 .

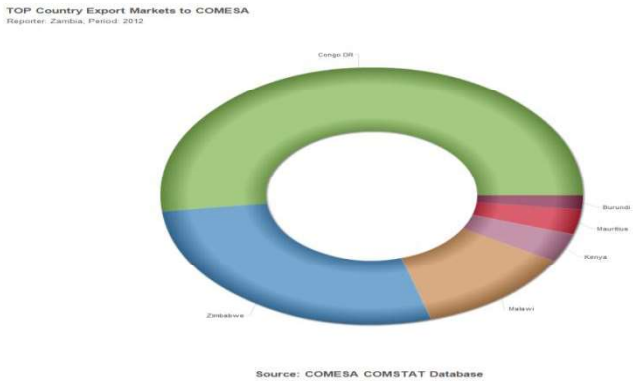

الملحق رقم 2: أهم الدول المستوردة في تكامل الكوميسا سنة 2012